

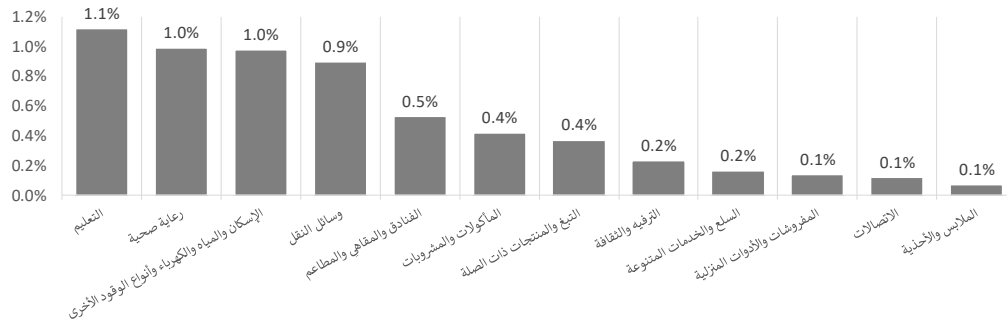
مصر | التضخم

ارتفاع التضخم بشهر أبريل مدفوعاً بأسعار الأغذية - كما هو متوقع

بعد تسجيل معدلات متراجعة ولشهرين متتاليين، وصل معدل التضخم السنوي في أبريل 2020 إلى 5.9% مرتفعاً من 5.3% في مارس. بينما استمر متوسط الأسعار على أساس شهري بالارتفاع مسجلاً 1.6% في أبريل مقارنة بـ 0.6% في مارس. وجاءت الأرقام المذكورة أعلى بقليل من توقعاتنا عند 5.5% على أساس سنوي، إلا أنها لا تزال ضمن معدل التضخم المستهدف، من قبل البنك المركزي والذي حدده عند 9% ± 3%. ما زلنا نرى أن القراءات الحالية متسقة مع توقعاتنا لبيئة التضخم المستقرة، حيث لا يزال معدل التضخم الرئيسي والمعدلات المتوقعة مستقرة حول المعدل المستهدف من المركزي، وعلى الرغم من الصدمة الناتجة عن الجائحة. ومع ذلك، فإننا لا نتوقع من البنك المركزي أن يُغيّر أسعار الفائدة في الاجتماع القادم في 14 مايو 2020، نظراً للتأثير المحدود للخفض الإضافي في أسعار الفائدة، على دعم معنويات السوق في الوقت الذي تسوده حالة من عدم اليقين.

الموسمية أدت لارتفاع أسعار المواد الغذائية لتدفع القراءات على المستويين السنوي والشهري: نظراً للوزن النسبي الكبير لبند الأغذية في المؤشر (33% من مؤشر أسعار المستهلك)، ومع الزيادة في أسعار المواد الغذائية في المتوسط (سنوياً وشهرياً)، تسارعت معدلات التضخم الرئيسية خلال شهر أبريل. ارتفع متوسط أسعار المواد الغذائية بنسبة 1.3% في أبريل مقارنة بمتوسط انكماش بنسبة 1.7% في مارس. جاءت هذه الزيادة مدعومة وبشكل أساسي بالارتفاع في متوسط أسعار الدواجن بنسبة 4.5% في أبريل مقارنة بـ 1.9% بالشهر السابق له، وأسعار الفواكه بنسبة 18.6% مقابل 17.5%، في حين تراجعت أسعار الخضروات، ولكن بوتيرة أقل (-1% مقابل 8.7%). كذلك ارتفع التضخم في المواد غير الغذائية خلال تلك الفترة، وبشكل رئيسي على خلفية ارتفاع أسعار المرافق (19.5% من مؤشر أسعار المستهلك) بنسبة 6.8% على أساس سنوي مقابل 4.8% في مارس على أساس سنوي.

شكل 1: التضخم السنوي في أبريل وفقاً لحجم المساهمة



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أبحاث برايم.

على أساس شهري، كان الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.6% مقارنة بـ 0.7% بالشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع متوسط أسعار معظم البنود الفرعية، متضمنة ارتفاعاً بنسبة 5% في أسعار الدواجن (مقابل 1.9% في مارس)، وارتفاع في أسعار الأسماك بنسبة 6% (مقابل 2.2% في مارس)، وارتفاع بنسبة 12.5% في أسعار الفواكه (مقابل 3.4% في مارس) و 7.9% في أسعار الخضروات (مقابل 1.3% في مارس). كان الارتفاع في معدل التضخم في البنود الأخرى غير الأغذية مدفوعاً بارتفاع نسبته 0.7% في أسعار الملابس (مقابل -1% في مارس)، وارتفاع بنسبة 0.4% في المرافق (0.1% في مارس). هذه الزيادة لم يُعوضها التراجع في مجموعة النقل والتي سجلت معدلاً بالسالب بلغ -1.6% (مقابل 0.4% في مارس)، وذلك على خلفية قرار الحكومة بتخفيض طفيف في أسعار بنزين أوكتان في 10 أبريل وللأشهر الثلاثة التالية.

مني بدير

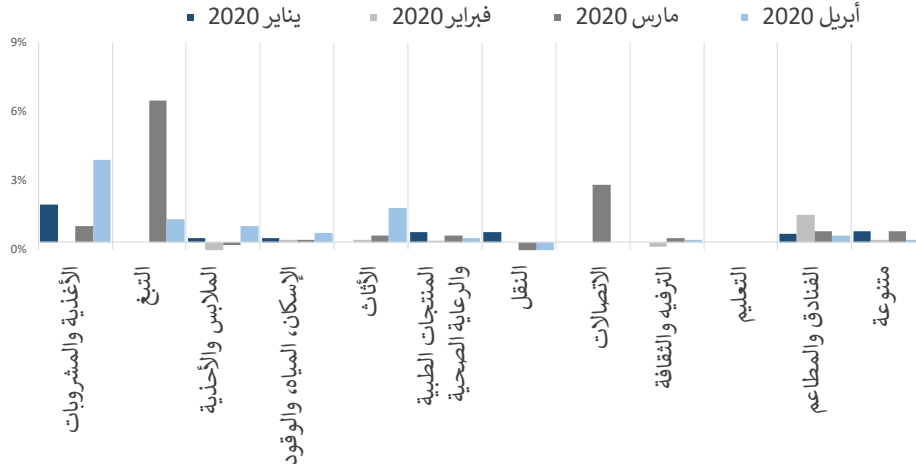
محلل اقتصادي أول

ت: +202 3300 5722

MBedeir@egy.primegroup.org

الإثنين، 11 مايو 2020

شكل 2: التضخم الشهري وفقاً للعناصر المكونة للمؤشر منذ بداية عام 2020



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ارتفاع معدل التضخم الأساسي جاء مدعوماً من الزيادة في كل من قطاع الأغذية والتضخم في البنود الأخرى: ارتفع التضخم في البنود غير الأغذية على أساس شهري وسنوي، مما دفع معدل التضخم الأساسي للارتفاع في أبريل. وبحسب بيانات البنك المركزي فقد ارتفع معدل التضخم الأساسي السنوي إلى 2.4% مقارنة بـ 1.8% في مارس. كان التضخم الأساسي الشهري يسير في نفس المسار الصاعد ليرتفع إلى 1% مقارنة بـ 0.4% في مارس، وهي أعلى قراءة يسجلها التضخم الأساسي الشهري منذ أكتوبر 2019.

انخفاض العملة المحلية وطول مدة اضطرابات سلاسل التوريد يعتبران أهم المخاطر لارتفاع التضخم مستقبلاً: من المفترض أن يدعم كل من التراجع الكبير في أسعار السلع الرئيسية عالمياً، وغياب الضغوط من ناحية الطلب، بقاء التضخم وتوقعاته مستقرة حول مستهدفات البنك المركزي. ومع ذلك لا يمكننا تجاهل أثر تلك المخاطر والضغوط الخارجية بسبب الاضطرابات الناتجة عن كوفيد-19 على مسار التضخم. دعم السيولة الأجنبية من قبل البنك المركزي لحماية العملة المحلية من تأثير التدفقات الخارجة الكبيرة الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، كلف مصر ما يقرب من 12 مليار دولار أمريكي من الاحتياطات (الرسمية وغير الرسمية) وذلك خلال شهرين فقط. لا نتوقع استمرار هذا التدخل لفترة طويلة، نظراً للتأثير القوي لفيروس كورونا على تدفق العملات الأجنبية في الدولة، ومن ثمّ التأثير على الميزان الخارجي. نرى أن هناك مجالاً لتراجع العملة المحلية دون توليد ضغوط تضخمية بفضل المكاسب التي حققها الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي على مدى 14 شهراً قبل أزمة كوفيد-19.

نتوقع أن يَبْقَى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة خلال اجتماعه القادم في 14 مايو 2020: إن السياسة النقدية الحالية ميسرة بالفعل، وهناك مساحة محدودة للمزيد من التحفيز. حيث سيكون تأثير خفض إضافي آخر لسعر الفائدة لتعزيز الطلب ودعم معنويات السوق محدوداً في الوقت الذي: (1) يواجه فيه الطلب ضغوطاً ناتجة عن إجراءات الإغلاق والمخاوف من حالة عدم اليقين الحالية، وزيادة معدلات البطالة؛ (2) يتعرض فيه القطاع المصرفي لضغوط على ربحيته بسبب تفشي الفيروس. علاوة على ذلك، قد يميل البنك المركزي إلى الحفاظ على العائد الحقيقي على أدوات الدين المحلية لتكون مربحة بما يكفي لتعويض الانخفاض المتوقع في قيمة العملة المحلية.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي

العضو المنتدب

تليفون: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

المبيعات

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

محمد عشاوي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

عمرو علاء، CFTe

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAlaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 5110

SRaslan@egy.primegroup.org

محمد الحناوي

مدير فرع مدينة نصر

ت: +202 3300 5166

MElhenawy@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

الفروع

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السابع

المهندسين، الجيزة

مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

الإسكندرية

7 شارع ألبرت الأول

سموحة، الإسكندرية

مصر

ت: +202 3300 8170

ف: +202 3305 4622

مدينة نصر

9 شارع البطراوي

مدينة نصر، القاهرة

مصر

ت: +202 3300 8160

ف: +202 3305 4622

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز

مصر الجديدة، القاهرة

مصر

ت: +202 2777 0600

ف: +202 2777 0604

إخلاء المسؤولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأي أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء إطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ونشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لايضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أداة مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعريه تعد مجرد مؤشرات. ليس على الشركة مسؤولية ولا ضمان حول دقة وصحة وتام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج الماضية ليست بالضرورة مؤشرات حول الوضع المستقبلي، فقد يؤثر التغير في أسعار الصرف على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئها باعتبارها بديلاً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فروضهم وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلاً للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أية مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكافة مديريها وموظفيها وكافة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العملات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لمصلحتهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسئولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتج عن إتباع هذا التقرير أيًا كانت وسيلة الإطلاع عليه سواء بشكل مباشر أو من خلال أية مواقع متخصصة بهذا الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يعني هذا الإبراء بأي حال من الأحوال حداً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أية من شركاتها قد تربطها أو تربطها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة © 2020 مجموعة برايم، ويحظر نشر أو توزيع هذا التقرير بدون إذن مسبق من المجموعة.